

الجزائر تقترح خارطة طريق تنتهي بانتخابات في ليبيا

استعداد لاحتضان حوار سياسي ليبي بعيدا عن خيارات التدخل الخارجي



صابر بلادي

كشف الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون عن موقف بلاده الراضى للتدخل الأجنبي في ليبيا كما قدم مبادرة جديدة لحل الصراع في البلد الجار تتمثل في خارطة طريق تنتهي بتنظيم انتخابات عامة في البلاد يكون أساسها التفاوض بين الفرقاء الليبيين تحت غطاء سياسي وبعيدا عن الخيارات العسكرية.

الجزائر - دعا الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون أطراف الصراع في ليبيا إلى وقف التصعيد العسكري والالتزام بمسار سياسي وفق خارطة طريق تنتهي بإجراء انتخابات في مدة أقصاها ثلاث سنوات، وذلك بالموازاة مع تعبير وزير الخارجية الجزائري عن رفق بلاده لجميع أفكار تقسيم ليبيا والمساس بوحدها الترابية. وشدد الرئيس تبون، في تصريح لصحيفة "لوبينيون" الفرنسية، على ضرورة وقف التصعيد العسكري في ليبيا والالتزام باعتماد مسار سياسي وفق خارطة طريق تنتهي بإجراء انتخابات في مدة أقصاها ثلاث سنوات.

وجدد استعداد بلاده لاحتضان حوار سياسي ليبي - ليبي، بعيدا عن الخيارات العسكرية وفرضيات التدخل الخارجي، وذكر بموقف الجزائر الداعي إلى تضافر جميع الجهود الإقليمية والدولية من أجل بلورة مخرج سلمي لازمة في ليبيا.



صابري بوقادوم
الجزائر تأمل في احترام سيادة التراب الليبي وتحقيق الاستقرار

سيحول المنطقة إلى حاضنة للجماعات الإرهابية". ويبدو أن الجزائر تعارض بشدة بعض الخيارات التي دعت إلى إرساء نظام فيدرالي في ليبيا مكون من ثلاثة أقاليم، وهو ما عبر عنه بوقادوم بالقول "الجزائر تعارض بشدة جميع الأفكار المتعلقة بتقسيم ليبيا، وأن شيئا من هذا القبيل يشكل خطرا على الجميع، وهذا ينطبق بشكل خاص على البلدان المجاورة لليبيا، وأن الجزائر تريد توحد جميع الليبيين، وليس تفكيك هذا البلد بأي شكل من الأشكال".

وأعرب الوزير الجزائري عن أمله في "انتهاء الأزمة الليبية وعودة السلام والاستقرار إلى البلاد، واحترام وحدة أراضيها، وأن الجزائر تأمل في احترام سيادة التراب الليبي، وإجراء انتخابات نزيهة تحقق الاستقرار في هذا البلد". ونفى المتحدث أن يكون قائد الجيش الليبي يستهدف الجزائر لفظيا أو فعليا، عندما حاولت وكالة الأناضول التركية إثارة عداوة بين الطرفين، على خلفية ما أسمته بـ"تصريحات حفتر المهددة والمستقرة للجزائريين"، حيث قال "لا نولي اهتماما لها".

وأكد بوقادوم "لدينا حاليا علاقات جيدة جدا مع جميع الأطراف في ليبيا، يمكننا أن نجتمع مع جميع الأطراف على قدم المساواة، في إطار الشرعية الدولية". وكان الرئيس تبون قد أكد على ذلك في وقت سابق عندما قال "تقف على الجزائر لمست لدى الطرفين الفاعلين استعدادا للانخراط في المبادرة الجزائرية، وأن خليفة حفتر وفايز السراج زارا الجزائر في توقيت غير متبادل".

ولفت حينها إلى أن "اتفاقا وشيكا كان يصدد التوقيع بين أطراف النزاع في ليبيا، إلا أن دخول جهات أخرى على الخط أجهض الاتفاق، ومع ذلك تبقى الجزائر مستعدة لاحتضان أي حوار ليبي - ليبي". وصرح وزير الخارجية الجزائري بأن "الأطراف الليبية دعمت الجزائر للعب دور الوساطة في الأزمة الليبية، وأن الجزائر التي تملك حدودا مشتركة بنحو ألف كيلومتر، وعددا كبيرا من العائلات المنقسمة على طرفي الحدود، حيث من الصعب التمييز بين الليبيين

والجزائريين في هذه المنطقة، يتوجب عليها مساعدتهم بغض النظر عن المخاوف الأمنية الجزائرية". وشدد المتحدث على استعداد بلاده للقيام بدور الوساطة في الملف الليبي "إذا كانت الظروف مناسبة، ولكن يجب تطبيق وقف إطلاق النار، وعدم وجود تدخل أجنبي، واحترام حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا".

ورغم دعم الجزائر لمؤتمر برلين حول الأزمة الليبية، إلا أن صبري بوقادوم لفت الانتباه إلى "نقائص تشوب خلفا للمبعوث المستقيل غسان سلامة، وذكر بأن اعتراض واشنطن على تسمية الدبلوماسي الجزائري رمان لعامرة، رغم موافقة أعضاء مجلس الأمن وحرص الأمين العام للأمم المتحدة، ساهم في هدر وقت جديد على الأزمة المستفحلة في ليبيا. ويبدو أن الرئيس الجزائري الذي يولي أهمية قصوى للملف الليبي، لم

مبادرة جديدة

فيوت الفرصة في حديثه للصحيفة الفرنسية لإطلاق رسائل سياسية موجهة لقصر الإليزيه الرئاسي حول تسوية المتضربين من التفجيرات النووية في صحراء راقن، بسبب تواصل آثار ذلك على السكان إلى غاية الآن. وأكد أن الجزائر يهمها أكثر اعتذار فرنسا عن جرائم الحقبة الاستعمارية (1830 - 1962)، لاسيما أن أكثر من خمسة ملايين جزائري قضوا في تلك الحقبة بسبب الممارسات الاستعمارية، وليس التعويضات المادية أو المالية.

والمخ الرئيس تبون إلى أنه لا يخطط للبقاء في السلطة، في خطوة للتعبير عن وجود نية لكسر التقاليد السابقة، وذلك بالموازاة مع استعداده لبذل المزيد من "إجراءات التهدئة السياسية في البلاد"، في إشارة إلى إطلاق المزيد من سجناء الحراك الشعبي في البلاد. وتحدث تبون عن ضرورة توفر "شروط أخرى"، دون أن يحدددها، من أجل الترشح لولاية رئاسية ثانية، نافيا أن تكون لديه نية لإنشاء حزب سياسي يدعمه لكنه عبر عن حاجته لقاعدة شعبية تدعم برنامجه الانتخابي.

تونس تتمسك بالإجراء الحدودي رغم ضغط الإسلاميين

تونس - تتمسك الحكومة التونسية بمواصلة العمل بالإجراء الأمني الحدودي المعروف بتسمية "الاستشارة" قبل السماح بالعبور على اعتبار أهميته الكبيرة لحماية أمن البلاد والمواطنين، رغم أن ائتلاف الكرامة وحركة النهضة يضغطان من أجل إلغائه.

وقال وزير الداخلية التونسي هشام المشيشي، خلال جلسة برلمانية الاثنين، إن هذا الإجراء الحدودي هو إجراء أمني ترتبى معمول به في كل الدول. وأوضح أنه إجراء وقائي يتخذ في حق الأشخاص الذين تكشف التحقيقات الأمنية عن وجود شبهة قوية حول تورطهم في أحد النشاطات التي تشكل تهديدا للأمن العام، حيث يشمل الضالعين في جرائم الإرهاب والاتجار بالبشر والمخدرات.

وأكد وزير الداخلية أن إجراء "الاستشارة" قبل السماح بالعبور ساهم في حماية الملايين من المواطنين. وتضغط حركة النهضة وائتلاف الكرامة لإلغاء العمل بالإجراء الحدودي لاسيما وأن الكثير من قواعدهما الانتخابية من ضمن المشمولين بهذا الإجراء الذي شكّل أحد أبرز أبعاد العودة الانتخابية للحملات الدعائية لائتلاف الكرامة خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة.

وانتقدت رئيسة الحزب الدستوري الحر ورئيسة كتلة البرلمانية عبير موسى استماتة ائتلاف الكرامة في رفض الإجراء الحدودي والمطالبة بإلغائه.

وقالت موسى إن كتلة ائتلاف الكرامة، ومن خلال موقفها من الإجراء الحدودي، تريد إعادة تاهيل الخلايا الإرهابية النائمة في تونس.

وأكدت موسى، في تصريح لإذاعة محلية خاصة، أن كتلة ائتلاف الكرامة تعتمد بعد تمتع نوابها بالحصانة البرلمانية لإجراء اتصالات مع أشخاص مشمولين بالإجراء الحدودي ومن يواجهون مشكلات في الحصول على جوازات سفر.

وتتخذ منظمات حقوقية لجوء وزارة الداخلية لهذا الإجراء الذي يحد من حرية الأفراد في التنقل والسفر خاصة أنه يستند عند التنفيذ على سلطة وزارة الداخلية التقديرية التي تضمن لها صلاحية مراقبة تنقل الأشخاص داخل البلاد وعبر الحدود البرية والبحرية والجوية. لكن مراقبين يقولون إن تمسك ائتلاف الكرامة بالدعوة إلى إلغاء الإجراء الحدودي يخفي نوايا غير بريئة ترتبط بتسائلات منتمين له وبمساعي ترضية الانصار وتوسعة القاعدة الانتخابية.

أكبر أحزاب المعارضة المغربية يتخطى الخطوط الحمراء في علاقته بالعدالة والتنمية

لكن مراقبين لفتوا إلى أن عدم حضور فاطمة الزهراء المنصوري رئيسة المجلس الوطني للأصالة والمعاصرة، والداعمة الأساسية لوهمي في المؤتمر الأخير للحزب، قد يكون تعبيرا عن موقف يحذر من خطوة السقوط في فخ التحالف مع العدالة والتنمية.

ومنذ تولى وهبي منصب الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، في فبراير الماضي، بدأ يقوم بخطوات حثيثة لإحداث تقارب بين الحزبين خاصة بعد تنحية إلياس العماري الأمين العام السابق للحزب والذي كانت كل قيادات العدالة والتنمية تعتبره خصمها السياسي الأول.

وانتقد عبداللطيف اعميار، القيادي بحزب الأصالة والمعاصرة، خطوة وهبي مؤكدا أنها توحى وكان حزبه يستجدي من العدالة والتنمية مشروعية تواجده في المشهد السياسي، مشيرا إلى أنه من الآن فصاعدا لن يصيح الأصالة والمعاصرة حزب الدولة كما كان يصفه خصمه العدالة والتنمية بفضل تأشيرة حسن السيرة التي سيمنحها إياه العثماني وقيادات الحزب. واعتبر لزرق أن وهبي يحاول شرعنة وجود الحزب في الساحة السياسية بخلط الأوراق على الأرض، من خلال تقريه من العدالة والتنمية أولا ثم زيارته لباقي الأحزاب.

المصطلحات والتلاعب بها حيث أشار إلى أن النقاش السياسي يجب أن يكون داخل أجهزة ومؤسسات الحزبين معا على اعتبار أنها الجهات الوحيدة التي تملك صلاحية تحديد طبيعة العلاقة السياسية بين الحزبين وإمكانات خلق تحالفات سياسية مستقبلا. وسعى وهبي لإعطاء شرعية للقاء الذي جمعه بالعثماني حيث حضر إلى جانبه كل من فاطمة الحسائي رئيسة مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة ورشيد العبدوي رئيس كتلة حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب.



التقارب مع الإسلاميين ضد فلسفة الحزب

الانتخابية لصالح أحزاب منافسة. واعتبر أن الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة يريد إعادة تدوير نفسه بإظهار وجه ديمقراطي قبل موعد الانتخابات القادمة وهو ما يقوده تخوف من أن يعود حزبه إلى مجرد حزب كارتوني داخل المشهد السياسي المغربي. وأكد العثماني على استعداد وانفتاح حزب العدالة والتنمية للحوار مع مختلف المكونات السياسية في البلاد، في محاولة لتوجيه زمام المناقشات بما يخدم مصلحة حزبه من خلال اعتماد أسلوبه القديم القائم على تمطيظ

الأصالة والمعاصرة وهويته السياسية والأيدولوجية. وكان العثماني، الذي يشغل أيضا منصب رئيس الحكومة المغربية، قد دعا إلى الإنفتاح على الحوار مع حزب الأصالة والمعاصرة لمعرفة أسباب التوترات التي ميزت العلاقة بين الحزبين خلال فترات سابقة والتداول في الصيغ الممكنة للعمل سويا على معالجة حاضرا ومستقبلا.

كما أكد العثماني، عقب لقائه بهومي الأحد، أن مستقبل المشهد الحزبي بالمغرب يجب أن يكون متنوعا، فيه أحزاب سياسية مستقلة ذات قرار سياسي مستقل وتخدم مصالح المواطنين. أما وهبي فقد أشار إلى المساعي التي يبذلها في إطار محاولات التقارب مع حزب العدالة والتنمية والتي تخالف عقيدة حزبه وهويته السياسية، حيث شدد على أنه ومنذ المؤتمر الوطني الرابع للحزب - الذي أوصله إلى الأمانة العامة لحزب الأصالة والمعاصرة - لم تعد العلاقة بين الحزبين تتحكم فيها ما أسماها بـ"الخطوط الحمراء".

وأوضح رشيد لزرق أستاذ العلوم السياسية لـ"العرب"، أن سلوك وهبي ومواقفه المتناقضة غير المرتكزة على أرضية ديمقراطية صلبة وحقيقية يحركها خوفه من خسارة حزب الأصالة والمعاصرة لقاعدته

محمد ماموني العلوي

الرباط - يسعى حزب العدالة والتنمية المغربي إلى استقطاب داعمين سياسيين جدد، في المقابل تحاول قيادة حزب الأصالة والمعاصرة (أكبر حزب معارض) تعزيز حضورها في المشهد السياسي في البلاد من أجل لعب دور أكبر حتى وإن كان هذا الأمر يعني القفز على الخطوط الحمر التي تفرق النهج السياسي لهذا الحزب الحامل للمشروع الديمقراطي الحدائي على حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الإسلامية وهو ما كان السبب الأساسي للانتقادات التي طالت رئيس حزب الأصالة والمعاصرة عبداللطيف وهبي بعد لقائه برئيس حزب العدالة والتنمية سعد الدين العثماني والتصريحات التي تلقته.

وأكد مراقبون أن زيارة عبداللطيف وهبي لمقر العدالة والتنمية جاء لكسر الجفاء بين الحزبين وتخفيف الخلاف السياسي والأيدولوجي الذي يجمعهما، والذي بلغ في فترات كثيرة القطيعة وتبادل الاتهامات. لكن قياديين من حزب الأصالة والمعاصرة أكدوا لـ"العرب"، أن الورقة السياسية للحزب حسمت في الخطوط الحمراء التي بموجبها لا يمكن الدخول في تحالفات سياسية مع الإسلاميين والتي ستكون ضد مشروع

فيما ينظر لزرق إلى اللقاء أيضا على أنه "مناورة سياسية من العثماني لكسب حليف أو على الأقل كف آذاه السياسي والإعلامي في المرحلة المقبلة وعدم التثويش على قراراته داخل الحكومة".

لا يمكن لحزب الأصالة والمعاصرة التحالف مع الإسلاميين لأنه ضد مشروعه وهويته السياسية

وسبق لوهمي أن انتقد لعماري عندما أكد في أكثر من مناسبة أن حزب الأصالة والمعاصرة ولد لمحاربة الإسلاميين، وهو ما اعتبره وهبي عبثا وبلادة. وقال وهبي إنه حان الوقت لوضع مصلحة البلاد فوق كل اعتبار والتحالف مع حزب العدالة والتنمية لتشكيل تحالف قوي المنفتح على جميع التيارات السياسية لما فيه مصلحة البلاد.

وترى بعض قيادات الحزب المعارضة لوهمي أنه لم يستفد من أساليب رؤساء الحزب السابقين في تعاطيهم مع حزب العدالة والتنمية، محذرين من أنه سيتسبب في تفكك الحزب من الداخل إذا ما ذهب بعيدا في تحالفه مع الحزب الإسلامي.